

مؤشر مدراء المشتريات PMI™ لمصر التابع لمجموعة IHS Markit

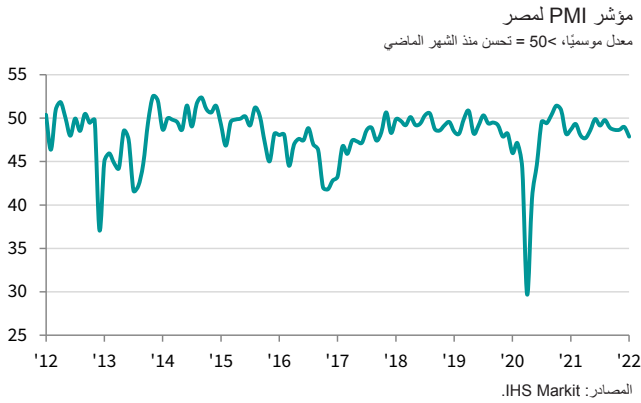
مؤشر مدراء المشتريات يهبط إلى أدنى مستوى في تسعة أشهر خلال يناير

النتائج الأساسية:

أسرع تراجع في الإنتاج منذ شهر يونيو 2020

هبوط قوي في الطلبات الجديدة

استمرار قوة تضخم التكاليف، مع ارتفاع متواضع في أسعار المبيعات



تم جمع البيانات خلال الفترة من 12 إلى 21 يناير 2022.

تعليق

في إطار تعليقه على نتائج دراسة مؤشر مدراء المشتريات في مصر، يقول ديفيد أوين، الباحث الاقتصادي بمجموعة IHS Markit:

"شهد الاقتصاد المصري غير المنتج للنفط بداية مخيبة للأمل هذا العام، حيث أدى تراجع معدلات الطلب إلى تراجع أقوى في الإنتاج والأعمال الجديدة. وكان الانخفاض في أحجام المبيعات هو أسرع انخفاض مكرر منذ شهر يونيو 2020، مدفوعاً بانكماش ملحوظة في قطاعي الإنشاءات وتجارة الجملة والتجزئة. كما ساهم تمرير تكاليف مستلزمات الإنتاج المرتفعة إلى العملاء في الانخفاض الأخير في الطلب، حيث شهدت الشركات زيادة حادة أخرى في أسعار المواد الخام والشحن.

"من ناحية أكثر إيجابية، ظلت الشركات واثقة إلى حد كبير من أنها ستتغلب على العاصفة الاقتصادية الحالية وستشهد زيادة في النشاط خلال الأشهر الـ 12 المقبلة. وارتفعت درجة التفاؤل لكنها ظلت أقل من تلك التي شهدناها خلال معظم عام 2021".

أشارت بيانات مؤشر مدراء المشتريات لشهر يناير إلى تدهور قوي ومتسارع في ظروف الأعمال على مستوى الاقتصاد المصري غير المنتج للنفط في بداية العام، وسط ضعف طلب العملاء والضغط التضخمي. حيث انخفضت مستويات الإنتاج بأقوى وتيرة في أكثر من عام ونصف، في حين انخفض حجم الأعمال الجديدة بسرعة أكبر مما كان عليه في شهر ديسمبر.

كما انخفض نشاط التوظيف والشراء، حيث عانت الشركات من ارتفاع حاد آخر في تكاليف مستلزمات الإنتاج. ومع ذلك، ارتفعت أسعار الإنتاج بأضعف وتيرة في ستة أشهر في ظل الجهود المبذولة للحفاظ على مبيعات العملاء. وقد أدت التطلعات نحو تحقيق نمو قوي في عام 2022 إلى انتعاش في توقعات الإنتاج المستقبلي للشهر الثاني على التوالي.

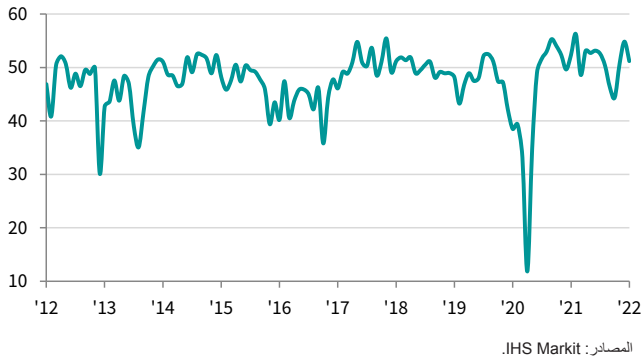
سجل مؤشر مدراء المشتريات الرئيسي (PMI™) لمصر التابع لمجموعة IHS Markit - هو مؤشر مركب يُعدل موسميًا تم إعداده ليخدم نظرة عامة دقيقة على ظروف التشغيل في اقتصاد القطاع الخاص غير المنتج للنفط - هبوطاً من 49.0 نقطة في شهر ديسمبر إلى 47.9 نقطة في شهر يناير، مسجلاً أدنى قراءة منذ شهر أبريل 2021. وجاءت هذه القراءة أيضاً أقل من متوسط السلسلة البالغ 48.2 نقطة، وأشارت إلى انخفاض قوي في ظروف العمل الإجمالية.

أدى انخفاض المؤشرات الفرعية للإنتاج والطلبات الجديدة إلى انخفاض مؤشر مدراء المشتريات في شهر يناير، حيث أشار الأول إلى أكبر انخفاض في النشاط غير المنتج للنفط منذ شهر يونيو 2020. وربط أعضاء لجنة الدراسة بين تراجع مستويات الإنتاج بشكل عام وانخفاض الأعمال الجديدة، والذي تسارع إلى أعلى مستوى مكرر له في فترة تزيد عن عام ونصف. وجدت بعض الشركات أن ارتفاع أسعار السلع والخدمات يحد من المبيعات، بينما علق البعض الآخر على مشكلات التوريد الناتجة عن الوباء.

وكان التباطؤ الأخير قوياً بشكل خاص في قطاعي الإنشاءات والجملة والتجزئة، حيث أشارت البيانات الأخيرة إلى انخفاض حاد في الإنتاج ضمن

تبع...

مؤشر طلبات التصدير الجديدة
معدل موسميًا، < 50 = نمو منذ الشهر الماضي



المصدر: IHS Markit.

تعليق

ديفيد أوين
خبير اقتصادي
IHS Markit
هاتف: +44 1491 461 002
david.owen@ihsmarkit.com

جوانا فيكرز
اتصالات الشركات
IHS Markit
هاتف: +44 207 260 2234
joanna.vickers@ihsmarkit.com

هذه الفئات. وكان نشاط قطاعي الصناعة والخدمات أكثر استقرارًا نسبيًا في شهر يناير.

ظلت الضغوط التضخمية في القطاع غير المنتج للنفط قوية في بداية العام، حيث استمرت أسعار المواد الخام والمكونات والنقل في الارتفاع. ومع ذلك، وبسبب قيام العملاء في بعض الأحيان بتقليل طلباتهم بسبب ارتفاع الأسعار، زادت الشركات أسعار منتجاتها بشكل متواضع وبأبطأ وتيرة منذ شهر يوليو. في الوقت ذاته، انخفضت أعداد الموظفين للشهر الثالث على التوالي، حيث أدى انخفاض الطلب إلى ثبات مستوى الأعمال المتراكمة وانخفاض أعباء العمل. كان هناك انخفاض متجدد في نشاط الشراء، وكان معدل الانكماش هو الأسرع منذ شهر أبريل 2021.

وفي حين انخفضت المخزونات أيضاً، تباطأ معدل الانخفاض إلى مستوى هامشي في ظل تراجع متطلبات الأعمال وشبه استقرار أداء سلاسل التوريد. ومع ذلك، أشار بعض أعضاء اللجنة إلى أن ارتفاع تكاليف الشحن ومشكلات التوريد لا تزال تؤدي إلى صعوبات في الحصول على المخزون من الموردين.

وأخيراً، تحسنت توقعات النشاط المستقبلي للشهر الثاني على التوالي، حيث استمر مستوى الثقة في الانتعاش بعد أن سجل أدنى مستوى له في 12 شهراً خلال شهر نوفمبر. وساعدت آمال نمو الأعمال التجارية الجديدة في تعزيز التوقعات بتحسين الإنتاج، إلا أن مستوى الثقة الإجمالي ظل أضعف من اتجاه السلسلة طويل المدى (منذ شهر أبريل 2012).

المنهجية

يتم إعداد مؤشر PMI™ لمصر التابع لمجموعة IHS Markit من قبل مجموعة IHS Markit من خلال الاستعانة بالردود على الاستبيانات المرسل إلى مدراء المشتريات في هيئة تضم حوالي 400 شركة من شركات القطاع الخاص. والهيئة مقسمة حسب الحجم التفصيلي للقطاعات وحجم القوى العاملة بالشركات، وبناءً على المساهمات في إجمالي الناتج المحلي. تشمل القطاعات التي تشملها الدراسة: التصنيع والبناء وتجارة الجملة والتجزئة والخدمات.

يتم جمع الردود على الاستبيان في النصف الثاني من كل شهر ويشير إلى اتجاه التغيير مقارنة بالشهر السابق. يتم حساب مؤشر انتشار لكل متغير من متغيرات الاستبيان. المؤشر هو مجموع النسبة المئوية للاستجابات "الأعلى" ونصف النسبة المئوية من الردود "غير المتغيرة". تتراوح المؤشرات بين 0 و 100، حيث القراءة الأعلى من 50 تشير إلى زيادة إجمالية مقارنة بالشهر السابق، وتشير القراءة الأقل من 50 إلى انخفاض عام. بعد ذلك يتم تعديل المؤشرات موسميًا.

القراءة الرئيسية هي مؤشر مدراء المشتريات (PMI). مؤشر PMI هو متوسط المؤشرات الخمسة التالية: الطلبات الجديدة (30%)، الإنتاج (25%)، التوظيف (20%)، مواعيد تسليم الموردين (15%)، ومخزون المشتريات (10%). عند حساب مؤشر PMI يتم عكس مؤشر مواعيد تسليم الموردين بحيث يتحرك في اتجاه معاكس للمؤشرات الأخرى.

لا يتم مراجعة بيانات الدراسة الأساسية بعد النشر، لكن قد تتم مراجعة العوامل الموسمية من وقت لآخر حسبما يتناسب، وهذا يؤثر على سلسلة البيانات المعدلة موسميًا.

جُمعت بيانات شهر يناير 2022 في الفترة من 12-21 يناير 2022.

لمزيد من المعلومات عن منهجية دراسة مؤشر PMI، يُرجى الاتصال بـ economics@ihsmarkit.com.

نبذة عن IHS Markit

تعد مجموعة IHS Markit (بورصة نيويورك: IINFO) مؤسسة رائدة في المعلومات الحساسة والتحليلات وصياغة حلول للصناعات والأسواق الأساسية التي تقود الاقتصادات العالمية. وتقدم الشركة للعملاء معلومات الجليل المقبل وتحليلاتها وحلولها فيما يخص الأعمال التجارية والتمويل والحكومة، ومساعدتهم على تحسين كفاءتهم التشغيلية وتوفير رؤى متعمقة تقود إلى قرارات مدروسة وثقة. تمتلك مجموعة IHS Markit أكثر من 50 ألف عميل من الشركات والحكومات، وتضم هذه القائمة 80 بالمائة من أكبر 500 شركة مدرجة على قائمة فورتشن جلوبال والمؤسسات المالية الرائدة عالميًا.

IHS Markit هي علامة تجارية مسجلة لشركة IHS Markit Ltd. و/أو الشركات التابعة لها. جميع أسماء الشركة والمنتجات الأخرى قد تكون علامات تجارية لمالكها المعنيين. © IHS Markit Ltd 2022. جميع الحقوق محفوظة.

إذا كنت تفضل عدم تلقي بيانات صحفية من مجموعة IHS Markit، فيرجى مراسلة joanna.vickers@ihsmarkit.com لقراءة سياسة الخصوصية، انقر هنا.

نبذة عن مؤشرات مدراء المشتريات (PMI)

تغطي دراسات مؤشرات مدراء المشتريات (PMI) الآن أكثر من 40 دولة ومنطقة رئيسية بما في ذلك منطقة اليورو "Eurozone". وقد أصبحت مؤشرات مدراء المشتريات (PMI) أكثر الدراسات متابعة في العالم، كما أنها المفضلة لدى البنوك المركزية، والأسواق المالية، وصانعي القرار في مجالات الأعمال وذلك لقدرتها على تقديم مؤشرات شهرية حديثة ودقيقة ومميزة للأزمات الاقتصادية. لمزيد من المعلومات يرجى زيارة الموقع https://ihsmarkit.com/products/pmi.html.

إخلاء المسؤولية

تتولى ملكية أو ترخيص حقوق الملكية الفكرية الواردة هنا لمجموعة IHS Markit ولا يسمح بأي استخدام غير مصرح به، يتضمن على سبيل المثال لا الحصر، النسخ، أو التوزيع، أو النشر، أو نقل البيانات بأي وسيلة كانت دون موافقة مسبقة من مجموعة IHS Markit. ولا تتحمل مجموعة IHS Markit أي مسؤولية، أو التزام جبال المحتوى أو المعلومات ("البيانات") الواردة في هذا التقرير، أو أي أخطاء، أو حالات عدم الدقة، أو حالات الحذف، أو تأخير للبيانات، أو عن أي إجراء يتخذ على أساس هذا التقرير. ولا تتحمل مجموعة IHS Markit أي مسؤولية في أي حال من الأحوال عن الأحداث الخاصة، أو الأضرار التبعية التي تنتج عن استخدام البيانات الواردة في التقرير. يعتبر PMI™ و Purchasing Managers' Index™ و IHS Markit و IHS Markit Ltd و/أو الشركات التابعة لها. هي علامة تجارية مسجلة لشركة IHS Markit Ltd و/أو الشركات التابعة لها.